بريطانيا: يجب تمكين «حظر الأسلحة الكيميائية» من تحديد المسؤولين عن هجمات سوريا

السعودية: الأزمة السورية دخلت منحنى غير مسبوق

دمار كبير في سوريا جراء الحرب

غارات لطيران النظام والطيران الروسي على درعا

عون: مصممون على إيجاد حلول لأزمة النازحين السوريين في لبنان

المعارضة السورية: مقتل 7 وإصابة 20 آخرين بانفجارين في عفرين

هجوم القوات الحكومية يوقف عمل 3 مستشفيات شرق درعا

عواصم – «وكالات»: أكدت السعودية أن الأزمة السورية دخلت منحنى خطيراً غير مسبوق في تاريخ البشرية.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية (واس) أمس الأربعاء، عن رئيس قسم حقوق الإنسان بالوفد السعودي الدائم في الأمم المتحدة في جنيف الدكتور فهد بن عبيد الله المطيري قوله، خلال الحوار التفاعلي مع اللجنة الدولية للتحقيق في الانتهاكات في سوريا، إنه على الرغم من النداءات العاجلة والقرارات الأممية المطالبة بفتح ممرات إنسانية وإيصال المساعدات للمحتاجين والمتضررين، إلا أن النظام السوري وحلفاءه مستمرون في مواصلة عملياتهم العسكرية والحصار وتهجيرهم القسري للمدنيين الأبرياء من المدن والقرى، ضاربين بكل هذه القرارات والنداءات عرض الحائط.

وجدد المطيري موقف المملكة الثابت تجاه الأزمة السورية وأنه يجب حلها سياسيا وفق مبادئ إعلان (جنيف 1) وقرار مجلس الأمن الدولي 2254، وذلك بما يحقق تطلعات وآمال الشعب السوري الشقيق بأن يعيش في بلده بأمان وكرامة ورخاء.

وأضاف أنه قبل فترة بسيطة انتهت أطول فترة حصار شهدها العصر الحديث، التي دامت لأكثر من 5 سنوات في الغوطة الشرقية، وعانى منها الآلاف من الأبرياء وتم تشريد وتهجير أكثر من 140 ألف مدني، وقد تسبب الأسلوب الهمجي لقوات النظام في التأثير نفسيا وجسديا على المدنيين خاصة النساء والأطفال جراء تعرضهم للقصف والترويع بشكل شبه يومي وحرمانهم لأبسط حقوقهم المشروعة، فيما تعرض عشرات الآلاف منهم للاحتجاز غير القانوني على يد الأجهزة الأمنية، فضلا عن الأعداد الكبيرة من القتلى والجرحى من المدنيين.

من جهة أخرى دعا وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون الثلاثاء، إلى السماح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتوجيه اللوم بشكل واضح، في ضوء الهجوم المزعوم بالأسلحة الكيماوية بالقرب من دمشق في وقت سابق هذا العام.

وقال جونسون في اجتماع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي الثلاثاء: «في الوقت الحالي، يحدد خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مكان ووقت وقوع هجوم، لكنهم لا يحددون المسؤول عن ذلك». مضيفا «إذا كنا جادين في التمسك بحظر الأسلحة الكيماوية، يجب سد هذه الفجوة».

وطرحت بريطانيا اقتراحا، من المقرر التصويت عليه، من شأنه أن يسمح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بذلك، وتدعم حوالي 20 دولة الاقتراح، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا.

وطرحت روسيا اقتراحاً منافساً، قال عنه جونسون إنه سيضعف سلطات المنظمة.

وتعرضت روسيا وسوريا لانتقادات أعضاء المنظمة الآخرين في الاجتماع، ما أدى إلى تأخير التصويت على جدول أعمال الاجتماع نحو ثلاث ساعات مع سلسلة من الأسئلة الإجرائية.

ودعت بريطانيا إلى الاجتماع الخاص في ضوء الهجمات التي يشتبه أنها نفذت بأسلحة كيماوية في سوريا في أبريل الماضي، إضافة إلى تسميم جاسوس سابق وابنته في بلدة سالزبري في مارس.

وحتى الآن، لم يكن للمنظمة القدرة على تحديد المسؤولين عن هجمات الأسلحة الكيماوية، وفي نوفمبر 2017، حددت لجنة مشتركة من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الطرف المسؤول، إلا أنه لم تُمدد ولايتها بعد استخدام روسيا لحق النقض في مجلس الأمن الدولي.

من ناحيته أكد الرئيس اللبناني ميشال عون أمس الأربعاء تصميم بلاده على إيجاد الحلول الضرورية لأزمة النازحين السوريين التي تفوق قدرة لبنان.

وقال عون، خلال افتتاحه الدورة الوزارية الثلاثين للأسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) في بيروت أمس: إن «مشكلة النزوح السوري تفوق قدرة لبنان على تحمّل أعبائها، المالية والاقتصادية والأمنية، ونحن مصمّمون على إيجاد الحلول الضرورية لها». متمنيا من المجتمعين العربي والدولي مساعدة بلاده على تحقيق هذا الهدف، ومساعدة النازحين على العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن.

وأكد أن «اللقاء ممثلين عن دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ونخبة من كبار المسؤولين والأكاديميين والمختصّين في بيروت، من أجل تنمية مستدامة وشاملة للوطن العربي، تأتي في وقت تتضافر فيه قوى الشرّ لكي تمزّق البلاد العربية، وتخيّر نسبة كبيرة من مواطنيها بين الموت أو حياة البؤس في مخيّمات النزوح».

وقال «إننا في لبنان نعيش تحدّيات مشابهة تماما لتحدّيات التنمية المستدامة، من حيث ضرورة معالجة مشاكل الحاضر والاستعداد لمتطلبات المستقبل». وأضاف «نحن مصمّمون على مجابهة الأزمات المتراكمة التي بدأت بالظهور قبل نصف قرن من الزمن واستمرّت على مدى سنوات وعقود». مؤكدا أن لا شيء ينقص لبنان لكي يحقّق أفضل النتائج الاقتصادية مقارنة باقتصاديات المنطقة، وكذلك اقتصاديات الدول الناشئة.

وأكد عون أن «ساعة الحساب مع الفساد قد حانت، فلا تهاون مع تحقيق المكاسب غير المشروعة عن طريق مخالفة القواعد الأخلاقية والقوانين والتعدّي على حقوق الدولة».

يذكر أن عدد النازحين السوريين في لبنان يبلغ نحو مليون و850 ألف نازح، عاد منهم في 18 أبريل الماضي 500 نازح من بلدة شبعا جنوب لبنان إلى قراهم السورية، ويطالب لبنان بعودة النازحين السوريين إلى بلادهم عودة آمنة وكريمة.

من ناحية أخرى أعلنت المعارضة السورية مقتل سبعة أشخاص وإصابة 20 آخرين، أمس الأربعاء، جراء انفجارين متتاليين في مدينة عفرين في ريف حلب الشمالي.

وقال مصدر في شرطة عفرين التابعة للمعارضة السورية، أمس الأربعاء، إن «انفجارين وقعا في مدينة عفرين ظهر اليوم، الأول في شارع الفيلات والثاني في دوار كاوا وسط المدينة».

وأشار إلى أن «سيارات الاسعاف والدفاع المدني توجهت الى مكان الانفجارين، منهما وحدات حماية الشعب الكردي وتنظيم داعش بالوقوف وراء الانفجارين».

وفي مدينة عفرين أيضاً سقط قتلى وجرحى جراء اشتباكات بين فصيلي لواء المعتصم والجبهة الشامية في مدينة عفرين، إثر خلاف على أحد الحواجز.

من جهة أخرى قال المرصد السوري لحقوق الإنسان ومجموعة إغاثة طبية، إن قصف القوات الحكومية السورية لمناطق تسيطر عليها المعارضة في جنوب غرب البلاد أدى إلى توقف العمل في ثلاثة مستشفيات الليلة قبل الماضية بعد أن زادت شدة الهجوم الذي تدعمه روسيا.

وتقع المنشآت الطبية في بلدات صيدا والجيزة والمسيفرة قرب الحدود الأردنية إلى الشرق من مدينة درعا. وشنت الحكومة السورية هجوما كبيرا لاستعادة المنطقة من المعارضين.

وكانت الحكومة السورية قد نفت في وقت سابق استهداف منشآت طبية في الحرب المستمرة منذ 7 سنوات.

وقالت الأمم المتحدة، إن الهجوم أجبر حتى الآن نحو 50 ألف شخص على الفرار باتجاه الحدود الأردنية. وقال الأردن الذي يستضيف بالفعل نحو 650 ألف لاجئ سوري، إنه لن يفتح حدوده أمام اللاجئين.

وذكر المرصد ومقره بريطانيا أن نحو 47 مدنيا قتلوا منذ بدء هجوم الحكومة يوم 19 يونيو.

وقالت قناة «الإخبارية» التلفزيونية الحكومية، إن إمدادات الكهرباء في مدينة درعا، المقسمة بين المعارضة والحكومة، انقطعت لأن «منظمات إرهابية» استهدفت خط كهرباء في المسيفرة على مسافة 20 كيلومترا باتجاه الشرق.

وأكد مدير المرصد، رامي عبد الرحمن، إن الهجوم استهدف 5 مستشفيات إجمالا حتى الآن.

وقال مدير إدارة الأمن والسلامة في منظمة (أوسوم)، أحمد الدبيس، إن القصف تسبب في «أضرار مادية» في المستشفيات الثلاثة أمس الأربعاء.

وأضاف الدبيس المقيم في شمال سوريا، أن مركزا تابعا للدفاع المدني في المسيفرة تعرض للقصف كذلك ولحقت به أضرار.

واتسع نطاق هجوم القوات الحكومية ليستهدف بلدة صيدا لأول مرة. وقال نشطاء إن الطائرات التي قصفتها روسية.

كما رصد المرصد السوري لحقوق الإنسان تجدد عمليات القصف المدفعي والجوي من قبل قوات النظام طائراتها المروحية، ومن قبل الطائرات الحربية الروسية على ريف درعا، حيث قصفت قوات النظام مناطق في درعا البلد، الثلاثاء.

وقال المرصد السوري، أمس الأربعاء، إنه «ارتفع إلى 40 عدد القتلى المدنيين، إثر القصف الجوي والمدفعي والصاروخي من قبل قوات النظام وميليشياته، على عدة قرى وبلدات في الريف الدرعاوي، منذ 19 يونيو الحالي، من بينهم امرأة وابنتها، و7 نساء وطفلتان اثنتان، وعنصران اثنان من الدفاع المدني».

وأضاف المرصد أن «الطائرات الحربية استهدفت مناطق في بلدة الصورة ومناطق في بلدة صيدا، في القطاع الشرقي من ريف درعا، ما تسبب بمقتل رجل وسقوط عدد من الجرحى، في حين قتل شخص متأثرا بإصابته في قصف للطائرات الحربية على مناطق في قرية عدوان بريف درعا الشمالي الغربي، ليرتفع إلى 8 على الأقل عدد الشهداء الذين قضوا منذ الثلاثاء».

كما وثق المرصد مقتل 33 على الأقل من عناصر قوات النظام والميليشيات التابعة له، بينما ارتفع إلى 32 على الأقل عدد مقاتلي الفصائل المقاتلة الذين قضوا في القصف الجوي والبري والاشتباكات العنيفة، ومعلومات عن وجود مزيد من الخسائر البشرية في صفوف الطرفين، نتيجة وجود جرحى بحالات خطرة ووجود معلومات عن مفقودين، لم يعرف مصيرهم.

المغرب: السجن 20 عاماً لزعيم «حراك الريف»

زعيم حراك الريف ناصر الزفزافي

الرباط – «وكالات»: أصدرت محكمة في الدار البيضاء الثلاثاء حكما بالسجن لمدة 20 عاما على ناصر الزفزافي الذي قاد مظاهرات في منطقة الريف ومدينة الحسيمة الشمالية، فيما أطلق عليه اسم «حراك الريف» احتجاجا على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

واعتقلت السلطات الزفزافي (39 عاماً) في مايو 2017 ونقلته إلى سجن في الدار البيضاء بعد أن نظم مظاهرات في منطقة الحسيمة مسقط رأسه، ووجهت له تهمة تقويض النظام العام والمساس بالوحدة الوطنية.

وقضت المحكمة أيضا بسجن نبيل أحمجيق ووسيم البوستاتي وسمير اغيد لمدة 20 عاما بينما أصدرت حكما بالسجن لمدة 15 عاما على 3 آخرين. وحُكم على 7 ناشطين بالسجن لمدة 5 أعوام وعلى 6 أشخاص بالسجن 10 أعوام، وتضمن حكم المحكمة السجن لمدة 3 أعوام على 7 ناشطين وعامين على 12 متهما والسجن لمدة ستة مع إيقاف التنفيذ على ناشط واحد.

وقالت محامية الحراك نعيمة الكلاف، على صفحتها في فيس بوك «أحكام قاسية وانتقامية». وقالت محامية الناشطين بشرى رويس «الأحكام كانت قاسية ولم تكن عادلة». وأضافت أنه سيتم الطعن على الحكم بعد مشاورات مع المتهمين.

واندلعت الاحتجاجات في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي بعد وفاة بائع السمك محسن فكري سحقا داخل شاحنة قمامة بينما كان يحاول استعادة سمكه الذي صادرته الشرطة.

إنقاذ 200 مهاجر إفريقي شرقي طرابلس

ليبيا: الجيش الوطني يسيطر على مناطق جديدة في درنة

جنود من الجيش الليبي

طرابلس – «وكالات»: تمكن الجيش الوطني الليبي من السيطرة على حي المغار، ومرصد تابع للجماعات الإرهابية بمنطقة وسط البلد في مدينة درنة شرقي ليبيا.

وأوضح مسؤول مكتب الإعلام في الكتيبة «276 مشاة» المنذر الخرطوش، في تصريح لـ«بوابة الوسط» أمس الثلاثاء، أن قوات الجيش عثرت على حقيبة بها عملات أجنبية وذهب، مؤكدا تسليمها إلى غرفة عمليات الكرامة الرئيسية.

وأضاف أن مقاتلي التنظيمات الإرهابية محاصرون في شوارع وأزقة بمنطقة «وسط البلد» بعد السيطرة على منطقة المغار بالكامل، لافتا إلى أن الجيش الليبي بدأ عملية عسكرية للسيطرة على المغار خلال الـ48 ساعة الماضية، وقسم المنطقة إلى ثلاثة محاور.

وأشار الخرطوش، إلى أن الجيش الليبي فقد عشرة عسكريين قضوا في الاشتباكات المسلحة، بينهم النقيب جمال سعد سليمان البرغصي التابع للشرطة، بالإضافة إلى 25 جريحا.

يشار إلى أن الجيش الليبي أطلق الشهر الماضي عملية تحرير مدينة درنة من متطرفين ينتمون لما يطلق عليه «مجلس شوري مجاهدي درنة وضواحيها»، الذي يسيطر على المدينة بعد الإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي وقتله في 2011.

من ناحية أخرى أنقذت دورية تابعة لقطاع طرابلس بحرس السواحل الليبي «نقطة الحميدية»، يوم الثلاثاء 200 مهاجر غير شرعي من جنسيات أفريقية كانوا على متن مركب خشبي كبير توقف محركه على بعد 25 ميلاً شمال شرق منطقة القره بوللي شرقي من العاصمة الليبية.

وأكد المكتب على إيصال قارب المهاجرين إلى الشاطئ بمنطقة القره بوللي وإعلام نقطة حرس السواحل لإتمام إجراءات تسليمهم لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وتعاني ليبيا عموما والساحل الغربي بشكل خاص من موجات هجرة متتالية يأتي أغلبها من أفريقيا وبعضها من آسيا باتجاه الشريط الساحلي المطل على البحر المتوسط، ومنه إلى أوروبا، وساعد على تنامي الهجرة غير القانونية في ليبيا، الحالة الأمنية والسياسية والاقتصادية السيئة التي تعاني منها البلاد منذ 2011.